



مركز الخليج للأبحاث
المعروفة للجمعية



الفيديو الأمريكي على طلب الجزائر بوقف الحرب



دعم جديد لإسرائيل لتستمر في الإبادة الجماعية للفلسطينيين
(ورقة تحليلية)

يوسف كامل خطاب
باحث اول
مركز الخليج للأبحاث



بالعرض والتحليل، لمجالاته ومظاهره ونتائجه
الداخلية والإقليمية والدولية

الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية

بدأت علاقات الولايات المتحدة مع المشروع الصهيوني الطامح إلى دولة لليهود في فلسطين، في شهر يونيو عام ١٩٤٤م، من خلال الحزب الجمهوري الأمريكي، الذي أصدر قرارًا دعا فيه إلى «إيواء اليهود الذين طردوا من أوطانهم»، كما دعا إلى «فتح أبواب فلسطين لهجرة غير مقيدة وإلى تملك اليهود الأراضي فيها». وتمت الخطوة التالية، عند إعلان قيام دولة إسرائيل، في ١٤ مايو ١٩٤٨م، حيث أصدر الرئيس الأمريكي آنذاك (هاري ترومان) بيان «الاعتراف» بإسرائيل «دولة مستقلة»، عقب دقائق من الإعلان، لتكون أول دولة تعترف بإسرائيل؛ بل وتحت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الاعتراف بها



لم يستغرب كثير من المتابعين استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي - للمرة الثالثة منذ بدء الحرب على غزة - ضد مشروع القرار المقدم من الجزائر، نيابة عن الدول العربية، في ٢٠ فبراير ٢٠٢٤م، الذي تطالب فيه بالوقف الفوري لإطلاق النار في غزة لأسباب إنسانية. ويعود عدم الاستغراب إلى طبيعة العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية وتطورها منذ ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى أثناء الحرب العالمية الثانية؛ واعتماد قادة الحركة الصهيونية عليها لاستكمال ما بدأتها بريطانيا عام ١٩١٧م بإصدار وعد بلفور الذي يمنح اليهود الحق في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين؛ واعتبار حماية إسرائيل ودعمها ليستمر وجودها في فلسطين ويترسخ ويقوى مع مرور السنين، واجب ديني والتزام أخلاقي وسياسي على الولايات المتحدة - دولة وقيادة وشعبًا - الإذعان له والوفاء به. وقد أسهم تغلغل اليهود الصهاينة في دوائر القرار الأمريكي في ترسيخ هذه القناعة، إلى أن أصبحت من ثوابت الاستراتيجية الأمريكية.

وعليه فإن الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن ضد طلب الجزائر بوقف إطلاق النار في غزة، هو أحد صور الدعم المتواصل والمتنوع والسخي الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل منذ نشأتها، وتكثفه عندما تتعرض لمخاطر داخلية أو إقليمية أو دولية، تهدد وجودها أو تحد من نفوذها في المنطقة؛ كما يتم حاليًا منذ بدء الحرب على غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٤م؛ وهو ما ستتناوله هذه الورقة



ونظرًا لما أحدثه قرار تقسيم فلسطين والإعلان عن قيام الدولة من ردة فعل عربية، أسفرت عن حرب ١٩٤٨م؛ بادرت الولايات المتحدة بتقديم الدعم السياسي لدولة الاحتلال، وأيدت سياسة الاستيطان التي تفرضها على أرض الواقع في فلسطين والدول العربية على حساب الحقوق التاريخية العربية والفلسطينية. وبعد استقرار الأحوال الداخلية للدولة الناشئة، بعثت الولايات المتحدة (جيمس غروفر ماكدونالد) ليكون أول سفير لبلاده في إسرائيل، بعد تقديم أوراق اعتماده في ٢٨ مارس ١٩٤٩م

التزام الرؤساء الأمريكيين بأمن إسرائيل

وسيرًا على خطى الرئيس الأمريكي (ترومان)، الذي استقبل اليهود في الولايات المتحدة، وأيد هجرتهم لفلسطين، واعترف بدولتهم فور



كان عهد الرئيس الأمريكي السابق (رونالد ترامب)، العهد الذهبي للدعم الأمريكي لإسرائيل، وذلك من خلال ما قدمه لها من مكاسب سياسية واستراتيجية عجز عنها، أو تترد فيها، سابقوه من الرؤساء الأمريكيين، الذين حرصوا على بعض الاحترام للمواثيق والقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية



إنشائها، ودعمهم في حربهم ضد العرب؛ كان كل رئيس أمريكي حريصًا على كسب ود وتأييد اليهود عند ترشحه للرئاسة الأمريكية؛ كما كان يؤكّد - بعد تنصيبه - على التزامه بأمن إسرائيل واستقرارها، بما يتطلبه ذلك من دعم وتأييد

وكان لانتصار إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧م، واستيلائها على المزيد من الأراضي الفلسطينية (القدس الشرقية وقطاع غزة)، فضلًا عن الأراضي العربية (سيناء المصرية والجولان السورية والضفة الغربية الأردنية) دور في ارتقاء العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، وزيادة الدعم الأمريكي بصور متعددة، وبما يمكنها من مواصلة التوسع والاستمرار في استعمار ما تم احتلاله من أراضٍ فلسطينية وعربية؛ وضمان عدم تعرضها للعقوبات الدولية على مخالفتها لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، التي تمنع الاستيلاء على أراضٍ الغير بالقوة. وقد دعم تيار الأصولية المسيحية الأمريكي المتشدد هذا التوجه، حيث اعتبر أنصاره استيلاء إسرائيل على المزيد من الأراضي الفلسطينية تحقيق لنبوءة الرب واقترب ظهور المسيح بعد معركة (هرمجدون) الكبرى التي ستتم على أرض فلسطين بين المسلمين واليهود!!

وعندما كادت إسرائيل أن تهزم هزيمة ساحقة على أيدي القوات المصرية في حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣م، بادرت الولايات المتحدة إلى تزويدها بالأسلحة والعتاد، ودعمتها بالصور التي تم التقاطها عبر الأقمار الاصطناعية



لتحديد أماكن تموضع القوات في ساحات القتال، ما مكنها من إحداث ثغرة (الدفرسوار)، ومحاصرة قوات الجيش الثالث المصري، إلى أن تم وقف القتال، وبدأت محادثات فك القوات، وما أعقبها من محادثات السلام التي بذلت فيها الولايات المتحدة جهودًا كبيرة لإخراج مصر من دائرة المواجهة مع إسرائيل عبر إبرام معاهدة (كامب ديفيد) للسلام، التي تم توقيعها في ٢٦ مارس ١٩٧٩م برعاية أمريكية

وتوالى الدعم الأمريكي لإسرائيل، ممثلًا في حمايتها من أية عقوبات دولية مستحقة، جراء انتهاكاتها التي لا تحصى للقانون الدولي والإنساني، بما في ذلك غزوها للبنان في العام ١٩٨٢م، الذي أودى بحياة ٢٠ ألف شخص معظمهم من المدنيين، واحتلالها حتى العام ٢٠٠٠م لحيزّ طويل من الأراضي اللبنانية أسمته «المنطقة الأمنية»، واعلانها عن ضمّ القدس



جعلت الولايات المتحدة من حقها في استخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي، سلاحًا من أسلحة الدعم المقدمة لإسرائيل، حيث استخدمته منذ بدء الحرب على غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، ثلاث مرات لمنع وقف الحرب، لتواصل قوات الاحتلال إبادة الشعب الفلسطيني في غزة دونما عقوبة أو رادع قانوني دولي



الشرقية ومرتفعات الجولان السورية إلى أراضي إسرائيل بصورة نهائية؛ وتأكيد الأمريكيين على ذلك رغم مخالفته للقرارات والمواثيق الدولية

ترامب يمهدّ لحرب الإبادة ضد الفلسطينيين

كان عهد الرئيس الامريكى السابق (رونالد ترامب)، العهد الذهبي للدعم الأمريكي لإسرائيل، وذلك من خلال ما قدمه لها من مكاسب سياسية واستراتيجية عجز عنها، أو تترد فيها، سابقوه من الرؤساء الأمريكيين، الذين حرصوا على بعض الاحترام للمواثيق والقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، فلم يتمكوها كما فعل الرئيس (ترامب) عبر ما اتخذه من قرارات جائرة وغير مسبوقة، كان الهدف منها هو تصفية القضية الفلسطينية، والتمهيد لإبادة الفلسطينيين التي تتم حاليًا بإشراف ودعم من خلفه الرئيس (بايدن)؛ فمن أبرز القرارات التي اتخذها (ترامب) لتصفية القضية الفلسطينية

• اعترافه، في ٦ ديسمبر ٢٠١٧م، بالقدس كاملة (شرقية وغربية) عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها في ١٤ مايو ٢٠١٨م؛

• وقف استخدام مصطلح (الأراضي المحتلة) من الموقع الرسمي للخارجية الأمريكية واستبداله ب(الضفة الغربية وقطاع غزة)، في ٢٠ أبريل ٢٠١٨م، لنفي صفة الاحتلال عن إسرائيل وإسقاط كل ما يجب عليها كدولة احتلال تجاه الفلسطينيين بموجب القانون الدولي



• قطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، في ٢ أغسطس ٢٠١٨م، وعن وكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، في ٣ أغسطس ٢٠١٨م، لإجبارهم على القبول بالمفاوضات مع إسرائيل دون مطالبة بوقف الاستيطان وإزالة المستعمرات

• وقف المساعدات عن المستشفيات الفلسطينية الست، العاملة بالقدس الشرقية، في ٧ سبتمبر ٢٠١٨م، لمحو أي مظهر للوجود الفلسطيني في القدس؛ وإغلاق مكتب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في ١٠ سبتمبر ٢٠١٨م، وطرد ممثل المنظمة

• عدم اعتبار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية مخالفة للقانون الدولي، وهو القرار الذي أعلنه وزير الخارجية الأمريكي السابق (مايك بومبيو) في ١٩ نوفمبر ٢٠١٩م، ناسقًا به قرارات الأمم المتحدة السابقة في هذا الشأن

• محاولة فرض خطة أمريكية لإنهاء الصراع على حساب الحقوق الفلسطينية وتصفية قضيتهم لصالح إسرائيل، في ٢٨ يناير ٢٠٢٠م، وهي الخطة التي عرفت بـ(صفقة القرن)، لتسويقها فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا على ما فيها من ظلم بين الفلسطينيين

• اعتبار كل من يقاطع إسرائيل، أو يسحب استثماراته منها، أو يفرض عليها عقوبات، معاديًا للسامية؛ وفقًا لما أعلنته وزارة الخارجية

الأمريكية في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠م، وهو تهديد أمريكي صريح لكل دول العالم، فيما لو عزمت على وقف جرائم إسرائيل عبر العقوبات الاقتصادية أو التجارية، وضمان لعدم تراجع الدول المطبعة مع إسرائيل في سبتمبر ٢٠٢٠م، عن اتفاقاتها الاقتصادية والتجارية، مهما كانت نوعية التجاوزات الإسرائيلية أو كميتها ضد الآخرين، والفلسطينيين منهم بخاصة، على نحو ما يحدث في غزة منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، وحتى كتابة هذه الورقة.

(بايدن) يكمل مهمة الإبادة:

بالرغم من الدعم الأمريكي المتواصل لإسرائيل منذ الإعلان عن قيامها، إلا أن هذا الدعم - وبخاصة العسكري منه - لم يتخذ صورة علنية واضحة، على النحو الذي تم به عند بدء الحرب على غزة؛ سواء من قبل الرئيس الأمريكي (بايدن)، الذي وصف نفسه بأنه رئيس «صهيوني»، أو من قبل وزير خارجيته (أنتوني بلنكن)، الذي صرح في أول زيارة له لإسرائيل بعد اندلاع الحرب أنه جاءها كـ«يهودي»، وليس كوزير خارجية أمريكي، تحمل بلاده لواء محاربة التمييز العنصري!

كما لم يسبق لأي من الاعتداءات الإسرائيلية السابقة على الفلسطينيين أن أدت إلى هذا الكم الكبير من الشهداء والمصابين من المدنيين، وخصوصًا النساء والأطفال وكبار السن والمسعفين والأطباء والإعلاميين ونحوهم من الفئات، التي تجرّم القوانين الدولية للحرب



استهدافهم؛ كذلك لم يسبق أن شهدت مدن قطاع غزة أو غيرها من المدن الفلسطينية، بل أي من مدن العالم، هذا الحجم والكيف من التدمير والتخريب الهجمي المتعمد لكل مظاهر العمران في تلك المدة الزمنية الوجيزة

ومع أن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، اتسمت على مدى العقود الماضية بالانحياز التام للجانب الإسرائيلي، والتجاهل المتعمد لحقوق الفلسطينيين، إلا أن انكشاف هذا الموقف لم يكن على ما هو عليه اليوم من التجاوز والانفلات من المعايير الأخلاقية والانسانية، والمخالفة الصريحة للمواقف الدولية والمنظمات الأممية؛ حيث رفضت الولايات المتحدة المطالب الدولية بوقف الحرب لما يرتكب فيها من مخالفات للقوانين الدولية - الإنسانية والعرفية - عبر استخدامها لحق (النقض) في مجلس الأمن، لا «للحفاظ على السلام والأمن ودعم حقوق الإنسان» - كما تنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة - وإنما لتمنح إسرائيل المزيد من الوقت لتواصل انتهاكاتها للأمن والسلم الدوليين، وتتابع اعتداءاتها على حقوق الفلسطينيين

الفيتو) أحد أسلحة (بايدن) لإبادة الفلسطينيين

الفيتو) هو الحق الذي تم منحه للدول الأعضاء الخمس الدائمي العضوية في مجلس الأمن، وهم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة؛ وهي الدول

التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية. وهذه الميزة تمنح الأعضاء الخمسة وبشكل فردي حقهم في رفض أي مشروع قرار حتى وإن كان مقبولاً للدول الـ (١٤) الأخرى المكونة لمجلس الأمن. وبالرغم من أن الهدف من منح تلك الدول هذا الحق لكونها الأقدر على الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وحماية حقوق الإنسان، وهما الهدفان الرئيسان التي أنشئت من أجلهما الأمم المتحدة، بعد فشل عصبة الأمم في تحقيق ذلك؛ إلا أن استخدام الدول الخمس لهذا الحق لم يكن يخلو من تحقيق مصالحها الخاصة وتطلعاتها الدولية

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ثاني الدول الخمس - بعد الاتحاد السوفيتي/ روسيا حاليًا،



لم يتخذ الدعم الأمريكي المتواصل لإسرائيل منذ الإعلان عن قيامها صورة علنية واضحة - وبخاصة العسكري منه - على النحو الذي تم به عند بدء الحرب على غزة؛ سواء من قبل الرئيس الأمريكي (بايدن)، الذي وصف نفسه بأنه رئيس «صهيوني»، أو من وزير خارجيته (أنتوني بلنكن)، الذي صرح في أول زيارة له لإسرائيل بعد اندلاع الحرب أنه جاءها ك«يهودي»، وليس كوزير خارجية أمريكي



استخدامًا لهذا الحق - حيث بلغ عدد المرات التي استخدمته فيها (١١٤)؛ من بينها (٨٠) مرة استخدمت هذا الحق لمنع إدانة إسرائيل. كانت أولها، في سبتمبر ١٩٧٢م، عندما استخدمته ضد قرار يدعو إسرائيل إلى وقف عدوانها في لبنان. فيما استخدم للمرة الثانية عام ١٩٧٣م، عندما اعترضت على مشروع يؤكد على حق الفلسطينيين ويطالب بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها - و(٣٤) مرة ضد قوانين تساند حق الشعب الفلسطيني. ومنذ عام ٢٠٠١م استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لدعم إسرائيل ١٤ مرة



ومنذ بدء الحرب على غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، استخدمت الولايات المتحدة (الفيتو) الأمريكي ثلاث مرات لمنع وقف الحرب

المرة الأولى: وكانت في ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣م، ضد قرار مقدم لمجلس الأمن يدعو إلى هدنة إنسانية بين إسرائيل وحركة حماس للسماح بدخول المساعدات إلى قطاع غزة.

المرة الثانية: وكانت في ٨ ديسمبر ٢٠٢٣م، ضد

مشروع قرار مقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة للمجلس، بشأن وقف الحرب في غزة، حيث أيدته ١٣ عضواً من أعضاء المجلس الـ ١٥ مع امتناع المملكة المتحدة عن التصويت

المرة الثالثة: وكانت في ٢٠ من فبراير ٢٠٢٤م، ضد القرار الجزائري الخاص بهدنة إنسانية فورية في غزة

وهكذا جعلت الولايات المتحدة من حقها في استخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي، سلاحاً من أسلحة الدعم المقدمة لإسرائيل لتواصل إبادة الشعب الفلسطيني في غزة دونما عقوبة أو رادع قانوني دولي.

ومما يذكر في هذا السياق أن الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيرش) قد أرسل رسالة، في ٦/١٢/٢٣م، لأعضاء مجلس الأمن، معتمداً على المادة (٩٩) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تتيح له مخاطبة المجلس بسبب «ظروف إنسانية استثنائية» تهدد الأمن والسلام في العالم، لوقف الواقع المأساوي في غزة، مؤكداً على «إننا نواجه خطراً شديداً، يتمثل في انهيار المنظومة الإنسانية. الوضع يتدهور بسرعة نحو كارثة قد تكون لها تبعات لا رجعة فيها على الفلسطينيين وعلى السلام والأمن في المنطقة». وأنه: «مع القصف المستمر من جانب القوات الإسرائيلية، ومع عدم وجود ملاجئ أو حد أدنى للبقاء، أتوقع انهياراً كاملاً وشيكاً للنظام العام، بسبب ظروف تدعو إلى اليأس، الأمر الذي يجعل تقديم مساعدة إنسانية

مستحيلاً، حتى لو كانت محدودة. وقد يصبح الوضع أسوأ مع انتشار أوبئة وزيادة الضغط لتحركات جماعية نحو البلدان المجاورة؛ ولم تلق الرسالة استجابة من دول المجلس، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث ظلت حرب الإبادة للفلسطينيين في تصاعد مستمر

الدعم الأمريكي لإسرائيل في الحرب على غزة

تأسيساً على هذا الرصيد من الدعم الأمريكي الذي لم ينقطع منذ قيام دولة الاحتلال، كانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول الداعمة والمؤيدة لإسرائيل في حربها على غزة، بدعوى: (الدفاع عن النفس)، التي ما لبثت أن أصبحت إبادة للشعب الفلسطيني. واتسم الدعم بالشمول، والسخاء، والسرعة؛ واتخذ الصور التالية

أولاً: الدعم السياسي ومظاهره:

تجسد الدعم السياسي فيما اتخذته الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته من مواقف سياسية، وما صدر عنهما من تصريحات وبيانات رسمية، منذ تعرّض إسرائيل لهجوم طوفان الأقصى وما أعقبه من الحرب على غزة. وكان أبرز مظاهر هذا الدعم

* تصريح الرئيس (جو بايدن)، فور الإعلان عن هجمات حماس على مستعمرات غلاف غزة، أن واشنطن تقف إلى جانب إسرائيل،

وأنها ستؤكد من أن «إسرائيل لديها ما تحتاجه لرعاية مواطنيها»

* تأكيد وزارة الخارجية الأمريكية - عبر بيان - تضامن الإدارة الأمريكية مع حكومة وشعب إسرائيل.

* قيام الرئيس (بايدن) بزيارة إسرائيل في ١٨/١٠/٢٠٢٣م، للاطلاع على خطط الحرب، وإعلانه عن تأييده لحق إسرائيل في (الدفاع عن نفسها) «بالصورة التي تراها». وتصريحه - في مؤتمر صحفي في تل أبيب - إن إسرائيل لولم تكن في الوجود «لعملنا على إقامتها وسنستمر في دعمها»

* تعدد زيارات وزير الخارجية الأمريكي (بليكن) لإسرائيل خلال فترة الحرب، وإعلان تأييده لكل ما تقوم به إسرائيل من عمليات عسكرية ضد المدنيين.

* زيارات وزير الخارجية الأمريكي (بليكن) المكوكية للدول المؤثرة في المنطقة، واجتماعه مع نظرائه من تلك الدول لإقناعهم بموقف بلاده المؤيد لإسرائيل، وتمير ما تقوم به أعمال إجرامية ضد الفلسطينيين من أجل القضاء على حماس كجماعة إرهابية، وليست فصيل مقاومة، لتبرير إبادتها مع حاضنتها الشعبية في غزة

* رفض الولايات المتحدة مطالبة عديد من دول العالم - عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن



- بوقف الحرب بما فيها من انتهاكات للقانون الدولي في غزة، باستخدام الفيتو ضد ما يصدر من قرارات لوقف الحرب، والتي كان آخرها طلب الجزائر المشار إليه في مدخل هذه الورقة؛ معتبرة أنّ الموافقة على الطلب «يعرض المفاوضات الحساسة للخطر». - وفقًا لتصريح السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، (ليندا توماس غرينفيلد) - التي لا يعنىها الفلسطينيون في شيء، وإنما يعنىها الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة فحسب؛ ومن ثم فإن ما قد توافق عليه - حسب تصريح السفارة هو: «التوصل إلى وقف مؤقت لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن بناء على صيغة تتضمن إطلاق سراح جميع الرهائن»!

* معارضة المنظمات الدولية التي تدين الجرائم الإسرائيلية، وقد اتضح ذلك في ردود المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (ليندا توماس غرينفيلد) الراضية لأي انتقاد أو إدانة لإسرائيل في المنظمة الأممية منذ بداية الحرب. كما يتضح في الموقف الأمريكي بخصوص قبول محكمة العدل الدولية لدعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل؛ حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن اتهام إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة «لا أساس له من الصحة»؛ وادعت - على لسان متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية - أن ما توصلت له المحكمة من إجراءات يوافق الموقف الأمريكي من الحرب في غزة، حيث قال: «لقد أوضحنا باستمرار أن إسرائيل يجب أن

تتخذ جميع الخطوات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين وزيادة تدفق المساعدات الإنسانية والتصدي للخطابات اللاإنسانية». وأشار المتحدث إلى أن «حكم المحكمة يتفق أيضًا مع وجهة نظرنا بأن لإسرائيل الحق في اتخاذ إجراءات لضمان عدم تكرار الهجمات الإرهابية التي وقعت في السابع من أكتوبر وفقًا للقانون الدولي»

وتخالف هذه التصريحات موقف المحكمة وما صدر عنها مخالفة صريحة، والهدف منها هو تبرئة إسرائيل - زورًا - من أي اتهام أو انتقاد يوجه إليها، وهو ما يتأكد من تكرار المتحدث باسم الخارجية الأمريكية القول «ما زلنا نعتقد أن مزاعم الإبادة الجماعية لا أساس لها من الصحة، ونلاحظ أن المحكمة لم تتوصل إلى نتيجة بشأن الإبادة الجماعية، أو تدعو إلى وقف إطلاق النار في حكمها، وأنها دعت إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المحتجزين لدى حماس». وختم قائلاً: «سنواصل مراقبة هذا الإجراء خلال سيره قدمًا». وكانت هذا التصريحات بمثابة ضوء أمريكي أخضر لإسرائيل لتستمر في ارتكاب جرائمها ضد الفلسطينيين وتواصل انتهاكاتهما للقوانين الدولية وهي في مأمن من العقوبة الدولية بسبب الحماية الأمريكية

* إعاقة المنظمات الداعمة للفلسطينيين عن مواصلة عملها، لتمكين إسرائيل من القضاء على أكبر عدد منهم، وتهجير من بقي من الأراضي



والتي تتولى الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية داخل القطاع من جهة أخرى

ويجعل هذا القرار التعسفي الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية شركاء في جريمة (الإبادة الجماعية) التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة؛ خصوصًا وأن الوكالة قد فصلت الموظفين الموجهة لهم التهمة إلى حين الانتهاء من التحقيق معهم والتأكد مما نسب إليهم؛ فضلًا عن أن هؤلاء العاملين - على فرض ثبوت التهمة عليهم - لا يمثلون عددًا يذكر من العاملين في الوكالة، الذين يصلون إلى ٣٠ ألفًا، منهم ١٣ ألفًا في قطاع غزة.

وقد لقي القرار الأمريكي استنكارًا صريحًا، لتناقضه مع ما تدعيه الإدارة الأمريكية من مطالبة إسرائيل بعدم استهداف المدنيين، والتمادي في العقاب الجماعي، وضرورة دخول المساعدات الإنسانية ... وغيرها من الأقوال والتصريحات الأمريكية التي تناقضها الأفعال والقرارات، التي تتماهى مع كل ما تقوم به إسرائيل من جرائم وانتهاكات للقوانين الدولية الثلاثة: العام، والإنساني، والعرفي. ومن أبرز النماذج المستنكرة للقرار الأمريكي بوقف تمويلها للأونروا، ما كتبه المدير السابق لمنظمة (هيومن رايتس ووتش) (كينيث روث) على حسابه في (تويتر)، حيث قال: «أتمنى لو كانت حكومة الولايات المتحدة سريعة في تعليق المساعدات العسكرية لإسرائيل، بناء على قرار محكمة العدل الدولية بوجود إبادة جماعية معقولة

الفلسطينية لتكون فلسطين كلها دولة يهودية خالصة، كما كان يخطط غلاة الصهيونية، من أمثال (تيودور هرتزل) ومن سار على دربه من القادة الصهاينة بدءًا بـ(بن جوريون)، مرورًا بـ(بشارون) و(باراك) وحتى (نتنياهو)؛ وقد تجسد هذا النهج الأمريكي المتواطئ في قرار الولايات المتحدة بتعليق تمويلها لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونوا) الذي صدر في ٢٦ يناير ٢٠٢٤م، والذي تبعته فيه عدة دول أوروبية تدور في فلكها، تنفيذًا لطلب وزير الخارجية الإسرائيلي، بزعم أن (١٢) موظفًا من العاملين في (الأونروا) شاركوا في عملية طوفان الأقصى على غلاف غزة، في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م



ويعدّ هذا القرار دعمًا أمريكيًا - أوروبيًا جديدًا للحصار الذي تفرضه إسرائيل على سكان قطاع غزة، من أجل الضغط عليهم للهجرة إلى خارج القطاع عبر منع دخول المساعدات الإنسانية إليهم من جهة، وتعطيل الوكالة الدولية الوحيدة الضامنة للوضع الدولي للاجئين الفلسطينيين من احتلال أرضهم وإقامة دولة إسرائيل عليهما؛

(ناهيك عن الأدلة الوفيرة على جرائم الحرب)، مثلما فعلت مع تعليق المساعدات للأونروا بسبب تواطؤ مزعوم لـ (١٢) موظفًا في هجوم حماس»

* إيهام العالم بأن الولايات المتحدة لا تؤيد قتل المدنيين في غزة، وأنها تحرص على عدم استهدافهم من قبل قوات الاحتلال؛ وهو ما يضح من التصريحات المتكررة للرئيس الأمريكي (جو بايدن) ووزير خارجيته (أنتوني بلينكن) على غرار ما جاء في البيان الصادر عن الرئاسة الأميركية في ٢٦/١١/٢٠٢٣م، عن المكالمة التي تمت بين الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي: «شدد الرئيس على الحاجة الماسة لحماية المدنيين وفصل السكان المدنيين عن حماس، بما في ذلك من خلال ممرات تسمح للناس بالتحرك بأمان من مناطق محددة للأعمال القتالية»؛ وما قاله (بلينكن) خلال مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية البريطاني (ديفيد كامرون)، في ٧/١٢/٢٠٢٣م، بأنه: «يظل من الضروري أن تولي إسرائيل أهمية كبيرة لحماية المدنيين»؛ وأضاف: «لا تزال هناك هوة بين نية حماية المدنيين والنتائج الفعلية التي نراها على الأرض».

فلم تكن تلك التصريحات سوى محاولة لامتنعاص غضب المتظاهرين الأمريكيين المعارضين على المذابح التي تجري على أيدي قوات الاحتلال في غزة بمساعدة ودعم أمريكي؛ ولم تكن الجرائم الإسرائيلية تتوقف أو يقل

تصاعدها عقب تصريحات الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته، بل على العكس من ذلك كانت ومازالت في تصاعد مستمر؛ ولو صدقت الولايات المتحدة في حرصها على حياة المدنيين الفلسطينيين، لسعت إلى وقف الحرب، أو على الأقل أوقفت أو حجّمت من كم مساعداتها العسكرية لقوات الاحتلال، وهو ما لم يحدث، بل كانت المساعدات في تزايد مستمر.

* ممارسة الخداع السياسي، وذلك من خلال التصريح والتلويح بحرص الولايات المتحدة على حل الدولتين، للتستر خلفه، وإخفاء الانحياز الأمريكي الفج لدولة إسرائيل ودعمها السخي في حرب الإبادة التي تقوم بها ضد الفلسطينيين؛ والحد من الانتقادات الدولية التي توجه للسياسة الأمريكية في فلسطين من جهة؛ وكسب الناخبين الأمريكيين من ذوي الأصول



قام عدد من المواطنين الأمريكيين ومقيمون دائمون بالولايات المتحدة الأمريكية، برفع دعوى أمام محكمة فدرالية بمدينة (أوكلاوند) في ولاية (كاليفورنيا)، على الرئيس الأمريكي (بايدن)، ووزير خارجيته (بلينكن)، ووزير دفاعه (أوستن)، بسبب مشاركتهم - بحسب الدعوى - في الإبادة الجماعية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية في قطاع غزة



العربية والديانة الإسلامية للتصويت للرئيس (بايدن) لفترة ثانية، ولتسويق مشروع جذب الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل - كما فعل سلفه - وخصوصًا المملكة العربية السعودية من جهة أخرى.

ويتأكد ذلك من تلاعب الرئيس الأمريكي نفسه بهذا الطرح، حيث يصرح به تارة، ويشير أن الوقت غير مناسب لتحقيقه تارة أخرى؛ فضلًا عن خلو الطرح من أية تفاصيل لهذا الحل، ولا عن مواصفات الدولة الفلسطينية التي يتحدث عنها، والتي ربما كانت أكثر سوءًا مما طرحه السابق (ترامب) فيما أسماه (صفقة القرن). يضاف لما سبق أن إسرائيل، التي من المفترض أن تكون شريكًا في هذا الحل، ترفضه رفضًا تامًا، على لسان رئيس وزراءها وحكومته المتطرفة، رفضًا لأية إملاءات أمريكية تتعلق بإسرائيل، وهو ما وضع الرئيس الأمريكي وإدارته، الذي ادعى في أحد تصريحاته أن (نتنياهو) يوافق على حل الدولتين، في حرج شديد، بل ربما في موضع إهانة، إذا ما أخذنا في الاعتبار ما قاله (نتنياهو) في تسريب ظهر مؤخرًا، أن بإمكانه جر الولايات المتحدة إلى أي اتجاه يريده!

وإزاء هذا الدعم والتأييد الأمريكي السياسي غير المبرر للاحتلال الإسرائيلي، الذي يستهدف المدنيين العزل ويقتل ويصيب عشرات الآلاف منهم، منتهكًا القوانين الدولية، الإنسانية والعرفية، قام عدد من المواطنين الأميركيين ومقيمون دائمون بالولايات المتحدة الأمريكية،

برفع دعوى أمام محكمة فدرالية بمدينة (أوكلاوند) في ولاية (كاليفورنيا)، على الرئيس الأمريكي (بايدن)، ووزير خارجيته (بليكن)، ووزير دفاعه (أوستن)، بسبب مشاركتهم - بحسب الدعوى - في الإبادة الجماعية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية في قطاع غزة؛ ما يعتبر انتهاكًا للقانون الدولي المقنن في اتفاقية الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨م، وقانون تنفيذ اتفاقية الإبادة الجماعية الذي أقره الكونغرس عام ١٩٨٨م. وطالب المدعون من المحكمة أن تعلن أن هؤلاء المسؤولين الأميركيين فشلوا في منع الإبادة الجماعية، وأنهم يساعدون ويحرضون عليها، وأن تأمر بإنهاء الدعم العسكري والدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل أثناء النظر في القضية



ثانيًا: الدعم العسكري ومظاهره:

الإسرائيلية «بالاستخبارات والتخطيط» للعمليات المحتملة التي تنطوي على جهود إنقاذ الرهائن. وصرح بالقول: إن البنتاغون لديه «خلية اتصال» في إسرائيل تعمل مع قوات العمليات الخاصة الإسرائيلية. وأضاف (أوستن) أن الولايات المتحدة لديها القدرة على «نشر موارد أخرى بسرعة في المنطقة»

وتجسد في العديد من المظاهر، ومنها:

* ردع أية قوة عربية أو إقليمية قد تقرر دعم المقاومة، وذلك عبر المبادرة إلى نقل العديد من قطع الأسطول البحري الأمريكي إلى المنطقة، ومنها: حاملة الطائرات الأكبر حجمًا والأكثر تقدماً، (يو إس إس جيرالد ر. فورد)، ومجموعة حاملة طائرات هجومية، بقيادة سفينة (يو إس إس دوايت إي. أيزنهاور) وغيرها.

* توفير المساندة العسكرية العالية والحاسمة لصالح جيش الاحتلال، بدءًا من الدفاع الجوي، وتوجيه الضربات الدقيقة بعيدة المدى، والاعتراضات البحرية.

* التنسيق مع مجلس الحرب الإسرائيلي بشأن الحرب وما تطلبه من خطط وأسلحة وعناصر قتال، عبر وزير الدفاع الأمريكي (لويد أوستن)، الذي زار إسرائيل عند بدء الحرب، وأكد - في بيان - أن «خلال الأيام المقبلة، ستعمل وزارة الدفاع على ضمان حصول إسرائيل على ما تحتاجه للدفاع عن نفسها وحماية المدنيين من العنف العشوائي والإرهاب».

* مشاركة عناصر عسكرية أمريكية، من قوات المهام الخاصة (دالتا) وغيرها، للجيش الإسرائيلي في حربه على قطاع غزة؛ حيث أكد وزير الدفاع الأمريكي (لويد أوستن)، أن الولايات المتحدة لديها «أشخاص على الأرض» سيساعدون السلطات

* تزويد جيش الاحتلال بالمزيد من الأسلحة التي تم استخدامها على مدى أيام وشهور الحرب الماضية، ومنها الصواريخ ذات الطاقة التدميرية العالية؛ حيث أفاد تقرير نشرته صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية، في أول ديسمبر ٢٠٢٣م، بأن الولايات المتحدة زودت إسرائيل بقنابل كبيرة خارقة للتحصينات، من بين عشرات الآلاف من الأسلحة الأخرى وقذائف المدفعية؛ للمساعدة في طرد «حماس» من غزة.

وأشار التقرير إلى ما ذكره مسؤولون بأن موجة الأسلحة، التي بلغت ما يقرب من (١٥) ألف قنبلة، و(٥٧) ألف قذيفة مدفعية، قد بدأت بعد وقت قصير من هجوم ٧ أكتوبر واستمرت في الأيام الأخيرة؛ وأن الولايات المتحدة لم تكشف سابقًا عن العدد الإجمالي للأسلحة التي أرسلتها إلى إسرائيل، ولا عن نقل ١٠٠ قنبلة BLU-١٠٩، وهي قنبلة خارقة للتحصينات تزن ٢٠٠٠ رطل. فضلًا عن صفقة الطائرات ذات الحجم الاستثنائي، التي تم الاتفاق عليها، وسيتم توفيرها في أقرب وقت ممكن، من داخل الجيش الأمريكي أيضًا. ومن المتوقع أن تصل



الأسلحة خلال أيام. ويقول المسؤولون في الوفد الإسرائيلي: إن هذه الصفقة (دراماتيكية) حقًا، حيث تضم عشرات المقاتلات من نوع (إف ٣٥) (٢٥ طائرة)؛ و(إف ١٥) (٢٥ طائرة)؛ ومروحيات (أباتشي) (١٢ طائرة مقاتلة على الأقل)

وتتمت عمليات التسليح هذه من خلال جسر جوي مكثف بواسطة طائرات الشحن العسكرية الأمريكية من طراز C-١٧، التي كانت تحلق بشكل يومي بين الولايات المتحدة ومطار بن جوريون بالقرب من تل أبيب. وبالفعل استخدم جيش الاحتلال بعض السلاح الأمريكي، وتحديدًا القنابل ذات الحمولات الثقيلة من نوع «BLU-١٠٩»، في غارات جوية مدمرة على أحياء سكنية في غزة، أسفرت عن سقوط مئات الضحايا من المدنيين بين قتييل وجريح، ومن بين أبرز تلك الهجمات، الغارة التي دمرت بناية سكنية بكاملها في مخيم جباليا شمال غزة

وكان السلاح المقدم لإسرائيل طيلة فترة الحرب يتم بصورة سريعة ومتلاحقة، بالمخالفة للإجراءات المتبعة في الكونغرس الأمريكي، التي تشترط مرور ٢٠ يومًا تُمنح للجان الكونغرس لمراجعة صفقات الأسلحة المطلوبة حتى تتم الموافقة عليها؛ حيث تشير تقارير إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت تضغط على لجان الكونغرس للموافقة على صفقات السلاح المقدم لإسرائيل فور عرضها؛ ففي أوائل شهر ديسمبر ٢٠٢٣م تعرضت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب ولجنة العلاقات

الخارجية بمجلس الشيوخ اللتان تشرفان على المبيعات العسكرية، لـ «ضغوط» من وزارة الخارجية للموافقة على بيع (٤٥) ألف قذيفة دبابت ميركافا لإسرائيل. وفي الثامن من الشهر نفسه أرسلت وزارة الخارجية إعلانًا طارئًا إلى اللجنتين بشأن (١٣) ألف قذيفة دبابة، تبلغ قيمتها حوالي ١٠٦ ملايين دولار، لتسليمها فورًا إلى إسرائيل

ثالثًا: الدعم الإعلامي ومظاهره:

وقد بدأ هذا الدعم منذ الساعات الأولى للحرب، وتم تنفيذه عبر وسائل الإعلام الأمريكية



ومنصات التواصل الاجتماعي، وقد شارك في هذا الدعم الرئيس الأمريكي نفسه، وذلك من خلال

* الترويج للدعاية الصهيونية عبر تبني السرديات الإسرائيلية من قبل الرئيس الأمريكي وترديدها؛

وقد تجسد ذلك فيما ذكره الرئيس (بايدن) عند بداية الحرب عن الأطفال المقطعة رؤوسهم في غلاف غزة على أيدي المقاومة. وهي الرواية التي نفاها البيض الأبيض نفسه بعد أسبوع من ترويجها. لتنفير العالم من المقاومة والتحريض عليها وتبرير ما تقوم به إسرائيل في غزة؛ وكذلك تأييد الرئيس (بايدن). أثناء زيارته لإسرائيل. لرواية (نتنياهو) الكاذبة عن قيام المقاومة بقصف مستشفى الأهلي (المعداني) في وسط غزة، في ١٧/١٠/٢٠٢٣م؛ حيث ردد الرئيس الأمريكي. في المؤتمر الصحفي الذي عقده قبل نهاية الزيارة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي. ما قاله نتنياهو دون حتى التفكير فيما يردد، حيث كان الهدف هو إدانة حماس ودعم إسرائيل.

* ترديده ما قاله القاضي الإسرائيلي في محكمة العدل الدولية. في جلستها الأولى. لتبرئة إسرائيل من تهمة الإبادة الجماعية عبر منع دخول المساعدات الإنسانية، بإلقاء التهمة على مصر؛ حيث روج الرئيس (بايدن) لتلك الرواية، عبر تصريحه، في ٨ فبراير ٢٠٢٣م، بأن الرئيس المصري (عبدالفتاح السيسي) لم يرد «فتح البوابة للسماح بدخول المواد الإنسانية» لكنه «تحدث معه»؛ وهو ما نفته الرئاسة المصرية عبر بيان أكدت فيه أن «مصر. منذ اللحظة الأولى. فتحت معبر رفح من جانبها دون قيود أو شروط، وقامت بحشد مساعدات إنسانية بأحجام كبيرة... إلا أن استمرار قصف الجانب الفلسطيني من المعبر من قبل إسرائيل، الذي تكرر أربع مرات، حال دون إدخال المساعدات»

* إيهام العالم بأن الدول العربية قد تخلت عن القضية الفلسطينية، وأنها لا تمنع من تطبيع علاقاتها مع إسرائيل دون الوصول إلى حل للقضية أو حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة في إقامة دولتهم على حدود ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لما قرره الأمم المتحدة؛ وهو ما اتضح من ترديد الإدارة الأمريكية من أنها ترعى محادثات التطبيع بين المملكة العربية السعودية ودولة الاحتلال، وأن التطبيع على وشك التنفيذ؛ إلى أن حسمت المملكة هذا الادعاء ببيانها الصادر عن الخارجية السعودية، في ٨ فبراير ٢٠٢٤م، والذي نص على أنه «لن تكون هناك علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ما لم يتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وإيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانسحاب كافة أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة»

نتائج الدعم الأمريكي ومخاطره

أدى الدعم الأمريكي لإسرائيل في حربها على غزة، وخصوصاً الدعم السياسي والعسكري، إلى العديد من النتائج السلبية، ومنها

- ارتكاب إسرائيل للمخالفات والانتهاكات المجرّمة وفقاً لقوانين الحرب الإنسانية والعرفية، بل والمخالفة للقوانين الأمريكية نفسها، حيث يلزم القانون الأمريكي وزارة الخارجية بضمان عدم وصول المساعدة الأمنية



الأمريكية إلى قوات الأمن التي تستمر في ارتكاب انتهاكات حقوقية جسيمة؛ كما تتطلب السياسة الأمريكية الحالية أيضاً من الوزارة تقييم ما إذا كان متلقي المساعدات العسكرية الأمريكية «على الأرجح» يستخدم الأسلحة الأمريكية لانتهاك القانون الدولي، وحظر عمليات النقل إلى أي دولة تستوفي هذا المعيار

• تشجيع حكومة الحرب الإسرائيلية على الاستمرار في الانتهاكات والمخالفات لقوانين الحرب، ورفضها لوقف إطلاق النار ما لم يتم الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين لدى حماس، وهو الشرط الذي تردده الإدارة الأمريكية والرئيس بايدن نفسه فير تبرير رفضه لوقف الحرب، بالرغم مما يلقاه من



كشف الدعم الأمريكي لإسرائيل ما تنطوي عليه السياسة الخارجية الأمريكية من تناقض وازدواجية، فإدارة الرئيس (بايدن)، التي أدانت الفظائع التي ارتكبتها حكومات دول مثل روسيا وسوريا، تقف بنفسها مؤيدة وداعمة لإسرائيل رغم ما ترتكبه من جرائم أشد فظاعة ووحشية مما ارتكب من جرائم سواء في سوريا أو أوكرانيا



معارضة في الكونغرس الأمريكي في أوساط المشرعين الديموقراطيين، للسلوك العسكري الإسرائيلي المناوئ لقوانين الحرب، ومطالبة عدد من أعضاء مجلس الشيوخ للرئيس بايدن بالعمل على فرض وقف لإطلاق النار؛ فضلاً عن معارضة أعداد كبيرة من الشعب الأمريكي للحرب، وخروجها في مظاهرات حاشدة في عديد من الولايات الأمريكية تطالب بوقفها.

• تشويه صورة الولايات المتحدة على مستوى العالم، وتلاشي ما تدعيه من تفوق أخلاقي واحترام لقوانين الحرب؛ عبر إظهارها بمظهر الدولة التي تدعم قتل وإصابة عشرات آلاف المدنيين من الأطفال والنساء وكبار السن؛ وتسهم في تدمير المساكن والمساجد والكنائس والمدارس والجامعات وكافة مظاهر العمران، من خلال تزويدها لقوات الاحتلال بالأسلحة والذخائر التي تستخدم في حرب الإبادة التي تتم في قطاع غزة؛ فضلاً عن دعمها لسياسة الحصار والتجويع التي تفرضها إسرائيل على سكان القطاع عبر منع دخول المساعدات الإنسانية، إلا ما ندر وبعد تعنت وتشدد، وهو ما يعد قتلًا بطيئًا لمن بقي على قيد الحياة من سكان القطاع

• كشف ما تنطوي عليه السياسة الخارجية الأمريكية من تناقض وازدواجية، فإدارة الرئيس (بايدن)، التي أدانت الفظائع التي ارتكبتها حكومات دول مثل روسيا وسوريا، تقف بنفسها مؤيدة وداعمة لإسرائيل رغم ما ترتكبه



من جرائم أشد فظاعة ووحشية مما ارتكب من جرائم سواء في سوريا أو أوكرانيا. ويلحظ المراقب للمشهد الإقليمي والدولي أن الدول العربية وكثير من الدول الأفريقية والآسيوية، وبعض دول أمريكا الجنوبية (بوليفيا وكولومبيا وتشيلي والبرازيل)، وغيرها من دول العالم؛ أصبحت تشير إلى التناقض و«ازدواجية المعايير والقيم الإنسانية والأخلاقية» لدى أمريكا والغرب؛ وتتهمها بعدم التزامها بما تدعيه من مبادئ العدالة والمساواة والمحافظة على حقوق الإنسان، ومحاربة الأنظمة الدكتاتورية... وغيرها.

• تعميق وزيادة مشاعر الاستياء والكرهية لدى شعوب المنطقة، وغيرها من شعوب العالم، لإسرائيل والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي دعمت إسرائيل في عدوانها على القطاع وسكانه، كتلك المشاعر التي ظهرت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، والغزو الأمريكي لأفغانستان ثم للعراق ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م، حيث تتطابق نتائج الحرب الحالية على غزة من خراب ودمار وقتل وإبادة مع نتائج الحرب الأمريكية على أفغانستان والحرب الأمريكية البريطانية على العراق؛ لدواعٍ واهية وتبريرات خاطئة، وكأن الحروب التدميرية أصبحت منهجاً مشتركاً بين الولايات المتحدة وإسرائيل ومن يؤيدهما من الدول الغربية، لنشر الإرهاب والتخويف بين الرافضين لسياساتهم من دول وشعوب العالم.

• إعاقة المنظمات الدولية ووكالاتها عن القيام

بدورها، والتشكيك فيما تصدره من قرارات تدين إسرائيل، أو تدعم الفلسطينيين؛ وقد وضح ذلك في مواقف عديدة، منها رفض اتهام إسرائيل بجرائم الإبادة الجماعية، التي قبلت على أساسه الدعوى المرفوعة لديها من قبل جنوب أفريقيا؛ ووقف الدعم عن (الأونروا) لمنع أي صورة من صور الدعم للفلسطينيين سواء داخل قطاع غزة أو خارجه؛ كأسلوب من أساليب الضغط عليهم لترك القطاع والهجرة للخارج، تنفيذاً للمخطط الإسرائيلي.

• تشجيع إسرائيل على التماهي في استخدام القوة العسكرية المفرطة - اعتماداً على الدعم والتأييد الأمريكي - لتحقيق أهداف غير مشروعة - كالإبادة والتهميش والاستيلاء على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية - ولا شك أن السير في هذا الاتجاه، يضاعف من تعقيدات الموقف وتفاقم الأزمات في المنطقة، ليس في الوقت الحالي فحسب؛ على المدى المتوسط والبعيد؛ وهو ما حذر منه بيان الخارجية السعودية - تعقيباً على استخدام الفيتو الأمريكي ضد طلب الجزائر بوقف الحرب - بالقول: «وتابعت: «تحذر المملكة من تفاقم الوضع الإنساني في قطاع غزة ومحيطها، وتصاعد العمليات العسكرية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، ولا تخدم أي جهود تدعو إلى الحوار والحل السلمي للقضية الفلسطينية وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة»

• إثارة الفوضى والاضطراب في المنطقة،



حيث أدى التدخل العسكري الأمريكي السافر لدعم الاحتلال الإسرائيلي في الحرب على غزة إلى تهديد الأمن في البحر الأحمر وتعثر الملاحة والتجارة الدولية من خلاله، رغم قيام الولايات المتحدة بتكوين تحالف بحري من عدة دول أوروبية، أطلقت عليه (تحالف الأزدهار) بدعوى المحافظة على أمن الملاحة في البحر الأحمر، ما اعتبرته الدولة الإقليمية المطلة عليه نوع من الهيمنة العسكرية التي تضاعف من التهديدات الأمنية ولا تمنعها؛ خصوصاً وأن تكوينه قد تم خارج مظلة الأمم المتحدة، وبعيداً عن القوانين الخاصة بأمن الممرات المائية الدولية والملاحة العالمية.

• جـ الولايات المتحدة وغيرها من دول المنطقة إلى حرب غير مباشرة ضد أطراف متعددة، في العراق واليمن وسوريا ولبنان، وغيرها من الجماعات الموالية لإيران، التي استهدفت القوات والقواعد الأمريكية عبر إطلاق صواريخ باليستية وطائرات بدون طيار من جانب آخر. ومن المعروف أن هذا النوع من الحروب غير المتكافئة، تصعب محاصرته أو السيطرة عليه ووقفه، بل الغالب عليه هو تمدده وانتشاره، وصعوبة القضاء على عناصره وجماعاته؛ وحسبنا الإشارة هنا إلى ما تطلبه القضاء على تنظيمي القاعدة وداعش من وقت وجهد ومال؛ مع العلم أنهما قد نشأتهما واستمرارهما كان نتيجة التدخل الأمريكي في المنطقة للقضاء على الأنظمة المهددة لأمن إسرائيل في كل من العراق وسوريا

• تهديد اتفاقيات السلام التي سبق إبرامها مع مصر والأردن، في ظل إصرار إسرائيل على تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى رفح المصرية كمرحلة أولى؛ ثم تهجير فلسطيني الأراضي المحتلة في القدس والضفة الغربية إلى الأردن في مرحلة لاحقة، لتصبح كل فلسطين (دولة اليهود) تنفيذاً لسياسة التطهير العرقي التي يؤمن بها اليمين الديني المتطرف ويسعى إلى تنفيذها منذ احتلاله للأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨م؛ وفقاً لما كانت رددته رئيسة الوزراء الإسرائيلية (جولد مائير) في ستينيات القرن الماضي، حوار لها مع صحيفة (صنداي تايم)، في يونيو ١٩٦٩م: «لم يكن هناك ما يُسمى بالفلسطينيين. متى كان هناك شعب فلسطيني مستقل بدولة فلسطينية؟ لم يكن هناك شعب في فلسطين يعتبر نفسه شعباً فلسطينياً وأتينا ورميناه وأخذنا منه وطنه. لم يكن موجوداً!!»

• تراجع شعبية الرئيس (بايدن) في الولايات الأمريكية التي تضم أعداداً كبيرة من العرب والمسلمين والأفارقة، حيث ووجدت الحملة الانتخابية للرئيس بايدن نفسها في مواجهة معارضة متزايدة لدعم الاجتياح الإسرائيلي لغزة في أوساط الناخبين العرب والمسلمين، إضافة إلى عدد متزايد من الناخبين الشباب والطلاب والمسلمين والأميركيين من أصل أفريقي في عدد من الولايات المحورية، التي يحتاجها بايدن للفوز في ولاية ثانية. والتي كان فارق الأصوات فيها لصالحه في انتخابات عام ٢٠٢٠م



• إشاعة أجواء التوتر والعداء داخل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية المؤيدة لإسرائيل، نظراً لبروز ظاهرة العداء للسامية والعداء للمسلمين بوجهها البشع إلى السطح، أثناء التظاهرات الرافضة للحرب على غزة، والمظاهرات المضادة المؤيدة لإسرائيل؛ والتي تسببت في مقتل مواطن يهودي مسن خلال اشتباك بين الطرفين في ولاية كاليفورنيا؛ وقيام رجل مسن مؤيد لإسرائيل بطعن وقتل طفل أميركي من أصل فلسطيني عمره ست سنوات؛ فضلاً عن ارتفاع عدد التهديدات غير المسبوق الذي وجه لمواطنين يهود، بنسبة وصلت إلى حوالي ٤٠٠ بالمئة أثناء أسابيع الحرب؛ ما جعل بعضهم يسارع إلى اقتناء الأسلحة النارية للدفاع عن أنفسهم؛ إضافة إلى التحرشات اليومية التي تطال المواطنين الأمريكيين واليهود والمسلمين على السواء. وكلها ظواهر جديدة على المجتمع الأمريكي الذي تميز منذ تأسيسه بالتنوع والتعايش الإثني - الديني والعرقى - في توائم وتجانس، أفسدته الحرب في غزة؛ وما أفرزته من موقف أميركي عكس عنصرية بغيضة عبر تماهيه مع إسرائيل اليهودية ضد الفلسطينيين المسلمين

الخلاصة:

نخلص مما تم طرحه في هذه الورقة إلى ما يلي

١. أن ما ظلت الولايات المتحدة تدعيه على مدى العقود الماضية من ديمقراطية ومساواة وحرية ومناصرة لحقوق الإنسان.. إلى غير ذلك

من مبادئ طنانة وشعارات رنانة، لا تعدو أن تكون دعايات جوفاء لديمقراطية وهمية، لا تصمد عند تطبيقها خارج الولايات المتحدة إلا لصالح الدول والشعوب التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، الراعية لمصالحها وطموحاتها في استمرار السيطرة على العالم كقوة عظمى

٢. تتخذ الولايات المتحدة من المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ومجلس الأمن) آلية لحماية إسرائيل من العقوبات الدولية على ما ترتكبه من انتهاكات ومخالفات للقوانين الدولية الخاصة بالحرب؛ وقد تجسد ذلك في استخدامها لحق النقض (الفييتو) ثلاث مرات منذ بدء الحرب على غزة، على مشاريع القرارات المطالبة بوقف الحرب لأسباب إنسانية؛ تنفيذاً لرغبات إسرائيل بعدم وقف الحرب، إلا بعد تحقيق أهدافها، المعلن منها - القضاء على حماس وإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين في غزة - وغير المعلن، وهو الأهم، ويتمثل في إبادة من يمكن إبادته من الفلسطينيين، وتهجير من بقي منهم؛ وإرهاب دول وشعوب المنطقة من ردة الفعل الإسرائيلية، فيما لو تكررت عملية طوفان الأقصى التي أسقطت عن إسرائيل مسوح القوة والقدرة والهيبة، التي كانت تعتمد عليها في ردع خصومها، وتثبيت أركان احتلالها للأراضي الفلسطينية

٣. أكدت الحرب الحالية على ديناميكية العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، وترابط حلقاتها؛ فالدعم الأميركي يعزز الاستعمار والاحتلال



وشعوب العالم، فضلاً عما لأوجدته من شحناء وبغضاء داخل المجتمع الأمريكي نفسه وغيره من المجتمعات الأوروبية التي رفضت فئات عديدة من شعوبها تلك الحرب الظالمة، وخرجت في مظاهرات حاشدة تطالب قيادتها بوقف الحرب، ما أدى إلى تصادمهم مع قوات الأمن من جهة والجمعيات المؤيدة للحرب من جهة أخرى؛ مما أفقد تلك الدول والمجتمعات ما كانت تتميز به من حرية الرأي والتعبير، وقبول للتنوع والإثنيات الدينية والعرقية



٦. أدخلت الحرب المنطقة في دوامة من الصراع المسلح وأتاحت الفرصة لإعادة ظهور المليشيات الإرهابية وانتشارها في المنطقة، تحت ذريعة مؤازرة الفلسطينيين في محنتهم، والحد من تدخلات الولايات المتحدة في شؤون المنطقة. وهددت اتفاقيات السلام القائمة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن، وأبعد الأمل في اتخاذ التطبيع كوسيلة لترسيخ دعائم الأمن والاستقرار بين إسرائيل ودول

الإسرائيلي، الذي يحمي المصالح الأمريكية في المنطقة، ويعزز التواجد العسكري الأمريكي فيها كلما دعت الحاجة لحماية إسرائيل؛ ما يعني بقاء المنطقة رهينة للتطلعات والرغبات الإسرائيلية المدعومة بالقوة الأمريكية الباطشة؛ إلى أن يتغير النظام العالمي الحالي بنظام متوازن يراعي مصالح كل دول العالم بلا تمييز أو تفضل؛ وهو ما يتطلب إعادة النظر في آلية العمل في المنظمات الدولية، وخصوصاً مجلس الأمن الذي منح خمس دول فقط حق تقرير مصير العالم أجمع!

٤. أسفر الدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل عن نتائج كارثية، تمثلت في قتل ما على (٣٠) ألف شهيد أكثرهم من النساء والأطفال وكبار السن؛ وإصابة ما يقرب (٦٥) ألف فلسطيني، فضلاً عن آلاف الأيتام والأرامل والمرضى ومئات آلاف النازحين في مدن القطاع تنفيذاً للأوامر الاحتلال؛ وتدمير وتخریب أكثر من ٧٠٪ من مباني القطاع السكنية والخدمية والدينية والثقافية والتاريخية.. وغيرها؛ وجميعها جرائم حرب يعاقب القانون الدولي من ارتكبتها أو ساعد على ارتكابها، وهو ما يجعل أصابع الاتهام تشير إلى الولايات المتحدة، التي دعمت إسرائيل بكل ما تحتاج إليه لتركب جرائمها.

٥. أسهم التدخل الأمريكي في الحرب على غزة في اقتراب المنطقة والعالم من حرب عالمية ثالثة، قد تعرض العالم لكوارث عسكرية واقتصادية بالغة التأثير؛ كما أسهمت في شيوع روح العداة والكراهية للولايات المتحدة بين العديد من دول



المنطقة، رسميًا وشعبيًا، وخصوصًا بعد رفض الحكومة الإسرائيلية لحل الدولتين رفضًا قاطعًا، وتشجيع الشعب الإسرائيلي على رفضه؛ والتعبير عن مظاهر العداء والكرهية للفلسطينيين

٧. أن استمرار إسرائيل على هذا النهج، بدعم ومؤازرة القوة العظمى في العالم (أميركا)، سيجعل منها دولة منبوذة؛ ويعزز تصور الغالبية العربية بأنها تمثّل وجودًا عدائيًا؛ ليس للفلسطينيين فحسب، ولكن لكل شعوب المنطقة، بسبب نظرتها الاستعلائية وتصرفاتها العدوانية تجاه محيطها الإقليمي، وخصوصًا بعد تصريحات المتطرفين من قادتها بأن العرب لا يعرفون غير لغة القوة، وأن الأمن المسلح هو السبيل إلى السلام والمصالحة والمزيد من التطبيع؛ ما يعني أن إسرائيل ستظل كيانًا مفروضًا على المنطقة رغمًا عنها. اعتمادًا على الدعم الأمريكي. وليست جزءًا منها، وسيجعل مقاومتها على مدى العقود القادمة ضرورة حتمية، ما لم تغير نهجها الاستعماري العنصري الاستعلائي، وتقبل بمبدأ التعايش السلمي مع دول وشعوب المنطقة

٨. عكس استخدام الفيتو الأمريكي ضد طلب الجزائر بوقف الحرب، فضلًا عن استخدامه مرتين منذ بدء الحرب، مدى الحاجة الدولية لكسراحتكار حق الفيتو وقصره على الدول الخمس الكبرى، التي طالما استخدمته لتحقيق مصالحها. ولو كانت ضد القوانين الدولية، أو استمرار الأمن والسلم الدوليين. وقد تجسد ذلك في استغلال الولايات المتحدة لهذا الحق لأكثر من مرة لمنح إسرائيل

الوقت في ارتكاب المزيد من الجرائم والانتهاكات المخالفة لقوانين الحرب، المقوضة للأمن والسلم. وقد أشارت المملكة العربية السعودية. في البيان الصادر عن وزارة الخارجية بشأن موقفها من الفيتو الأمريكي ضد طلب الجزائر. بالقول: «إن هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إصلاح مجلس الأمن، للاضطلاع بمسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين بمصداقية ودون ازدواجية في المعايير»

٩. أن حل الدولتين، الذي لا يفتأ الرئيس الأمريكي (بايدن) يكرره بين وقت وآخر، لا يعدو أن يكون محاولة لتهدئة الموقف، سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية، التي كثرت فيها المظاهرات المطالبة بوقف الحرب، أو داخل المحيط العربي الذي يتزايد غليانه مما يحدث للفلسطينيين ما مأس وأهوال على يد قوات الاحتلال بمباركة وتأييد ودعم أمريكي صريح وفج. ولو كان بايدن حريصًا حقًا على حل الدولتين. كما يصرح. لتبنى هذا التوجه أو دعا إليه من قبل؛ فقد تجاوز الخمسين سنة في قمة السياسة الخارجية، وهي أكثر من ثلثي عمر دولة إسرائيل. وله الآن ثلاث سنوات رئيسًا للولايات المتحدة، وقبلها ثمان سنوات نائبًا للرئيس، وقرابة الأربعين سنة في لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس الأمريكي، جزء كبير منها كان هورثيس اللجنة. الأمر الذي يجعله. وفقًا لما قاله أحد المحللين الأمريكيين. «جزءًا من تعقيد القضية وليس حلها»



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع